إستراتيجيات الشركات النفطية الأفريقية
المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية
(IFRI)

عرض وترجمة: احمد صلاح فهيم
المستشار الإعلامى السابق ببروكسل

مقدمة:

إن انهيار وتراجع أسعار خام النفط منذ يونيو ٢٠١٤ أجبر الدول المنتجة على تبني واقع اقتصادي واجتماعي جديد، حيث دخلت دول عدة في أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، وهي أزمات مرتبطة بخفض قيمة عملتها المحلية مقابل الدولار بسبب عوائدها الضريبية الضعيفة، وكذلك تبعية ميزانيتها للعوائد النفطية التي تراجعت بدورها بشكلٍ ملحوظٍ.

ومع مطلع عام ٢٠١٥، دخلت الاقتصادات النفطية إلى عهد جديد يتسم بتقليل النفقات، مع احتواء البعد الاقتصادي المرتبط بتخفيض إعاناتها وما تقدمه كذلك من امتيازات.

وفضلاً عن الحلول الراهنة لإيجاد طريق يسير نحو النمو الاقتصادي، يتعين على هذه الدول التعاطي والتعامل على المدى الطويل مع مخاطر الكربون، وهي مجازفة ستؤدي إلى إنتاج الهيدروكربونات خلال السنوات القادمة مع الزيادة التدريجية للسياسات المعنية بالتحول نحو الطاقة. ونتذكر هنا السيناريو الثاني للوكالة الدولية للطاقة (AIE) وهو السيناريو الداعي إلى التزامات طموحة أكثر من تلك التي اتخذتها ١٩٥ دولة في ديسمبر ٢٠١٥ بموجب اتفاق باريس حول المناخ. ومن ثمّ، ينبغي أن ينخفض الطلب على النفط العالمي بمقدار ٢٠ مليون برميل يومياً من الآن وحتى ٢٠٤٠، أي انخفاضاً بنسبة ٢٠% تقريباً مقارنةً بالاستهلاك الراهن.

كما تسعى معظم شركات النفط العالمية CPI نحو التأقلم للسيطرة على الخطـر الكربوني وذلك بتنوع أنشطتها، ولكن شركات النفط الوطنية (CPN) لـلـدولـة المنتجة للهيدروكربون، التي تستحوذ الدولة على أكثر من ٥٠%، لم تتخذ التحول ذاته، ومن ثم فهي تتعرض لضغوط كبيرة لمواجهة حقيقة السوق النفطي الجديدة.

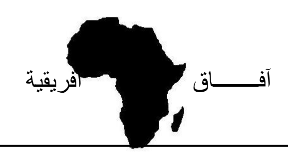
وفي الواقع، فقد أُنشئت معظم هذه الشركات خلال حركات التأميم في سبعينيات القرن الماضي، بهدف السيطرة على إنتاج وتجارة المواد النفطية والغازية للـدول المنتجة.

وتخص هذه الدراسة حالة ثلاث شركات نفطية وطنية بثلاث دول أفريقية، وهي الجزائر ونيجيريا وأنجولا، وهي شركات بلغ إنتاجها في ٢٠١٦ بالترتـيـب: ١,١ مليون و٢ مليون و١,١ مليون برميل يومياً في المتوسط. ومن ثمّ، فينبغي علـى هذه الشركات التأقلم مع التحديات الجسام للحفاظ على إنتاجها الهيدروكـربـونـي وكذلك جذب استثمارات أجنبية. كما يتعين عليها فتح أسواق جديدة أمام صادراتها من الخام الخفيف جراء ارتفاع أسعار النفط الأمريكي من جانب، والانهيار والتراجع الاستهلاكي الحاد في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. وعلـى عـكـس شـركات النفط الدولية (CPI) التي تسعى نحو هدف وحيد يكمن في تحقيق أقصى حد للمنافع، فإن إستراتيجية الشركات النفطية الوطنية أكثر تعقيداً، لأنه ينـبـغـي عليها أن تكون في نفس الخط مع الأولويات السياسية للدولة مع تحقيق عـوائـد مالية لدعم ميزانية الدولة وإحداث انعكاسات إيجابية على مواطنيها. كما يمـكـن استخدام الشركات الوطنية هذه (CPN) لخدمة قطاع أو حزب أو حتى عائلة فـي الدولة، لأن زيادة الأهداف تعمل على تعقيد التخطيط المالي للشركة ويعوق نشـر إستراتيجية التنمية على المدى الطويل.

١ - (سوناطرى) الجزائرية

<u>أولا: البحث عن الاستقرار لجذب استثمارات أجنبية:</u>

أُنشئت شركة "La Sonatrach" "سوناطرى" الجزائرية في ١٩٦٣ عشـيـة استقلال الجزائر. وقد تمنى الرؤساء الجزائريون المتعاقبون اندماج الدولة ودخولها



بقوة في السوق النفطي وإنشاء شركات استكشاف وإنتاج ونقل وتوزيع النفط الخام والغاز وبيعه خارجياً. وقد تعززت هذه الإستراتيجية المعنية بالانتشـــار فـــي هـــذا المجال مع تأميم القطاع النفطي في الجزائر في فبراير ١٩٧١، لتصبح كذلك شركة "La Sonatrach" أول مُنتج للنفط في هذه المرحلة الدقيقة في تاريـــخ الـــبـــلاد. وبفضل فروعها البالغ عددها ١٥٤ فرعاً، فتُعد الشركة الأفريقية الوحيدة الـــتـــي تطور أنشطتها من بداية الاكتشاف النفطي وحتى مرحلة ضخ البنزين، بينـــمـــا لا تتمـــــتع الشركات النيجـــيرية (NNPC) والأنجـــولية (Sonangol) بكفاءات مماثلة لاكتشاف وإنتاج الخام. ومن ثمّ فيتعين عليها الاعتماد على شركات أجنبيـــة أو شركاء من القطاع الخاص. ونيجيريا هي الأخرى تُعد مســـــتورداً للمنتـــجـــات النفطية بسبب عدم كفاية مراكز التصفية. فوفقًا لآخـــــر الأرقـــــام المتاحة، فـــإن عدد اكتشافات "La Sonatrach" في ٢٠١٦ وحدها يتـــراوح بـــيـــن ٣٢ و٣٣ اكتشافاً لمصادر هيدروكربونية.

كما نفذت فروعها في العام ذاته ٩٤ عملية حـــــفر استكشافية من إجمـــالـــي ١٠٦ تم حفـــــرها بالفعل. وهي ذات الحالة المتعلقة بالأنشـــــطة التنموية: حيث تســـــتحوذ (سوناطرى) على ١١١ بئراً نفطياً من إجمالي ١٤٤ بئراً. ومن إجمالي الإنتاج النفطي والغازي في ٢٠١٥، فقد أنتجت الشركة الوطنية الجزائريـــة ١٩١ مليون طن من النفط بما يعادل ٣,٨ مليون برميل يومياً، كما كانت تنتج وحـــدهـــا ١٤٤ مليون طن، بينما يُنتج الباقي بالشراكة مع الشركات الدولية (CPI). وتـــم تصدير ما يقرب من ٩٨ مليون طن نفط للخارج، بما يساوي ٣٣,١ مليـــار دولار لصالح الدولة الجزائرية مقابل ٦٧ مليار عام ٢٠١٤، أي ما يمـــثـــل ٤١% مـــن الميزانية العامة للدولة. ورغم هذا الأداء، فينبغي على "La Sonatrach" التأقلـــم مع تحديات عديدة. ورغم نشاطها على مساحة تقدر بـــ ٢,٣ مليون كـــم مـــربـــع وأحواض نفطية تقدر بـــ ١,٥ مليون كم مربع، بما في ذلك جنوب الصحراء، إلا أن الشركة تُستنفذ مالياً من أجل إحداث استقرار في إنتاجها، حيث شهد إجمالي إنتاجها الهيدروكربوني ركوداً منذ أكثر من عشرة أعوام قبل أن يعود للارتفاع التدريجـــي

في ٢٠١٦، وفيما يتعلق بالغاز، فقد بلغ الإنتاج ٩١ مليار متر مكعب في ٢٠١٦ بارتفاع ملحوظ عن إنتاج ٢٠١٥ بواقع ٦ مليار متر مكعب وعام ٢٠٠٩ بواقع ١١ مليار متر مكعب، إلا أن هذه الزيادة تُعد أقل من ارتفاع الاستهلاك الداخلي الذي بلغ هو الآخر ٤٠ مليار في ٢٠١٦ مقابل ٢٧ في ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بصادرات الغاز، فهي محدودة في ظل سوء استخدام القدرات التصديرية: إذ صدرت الجزائر ٥٤ مليار متر مكعب في ٢٠١٦ منهم ٣٧ في شكل GNL مقابل ٥٥,٨ في ٢٠١٠ ومن ثمّ، فتفكر "La Sonatrach" في إطلاق آبار ومواقع جديدة بهدف إحداث تطور ضئيل في قطاعها التصديري.

ثانيا: إستراتيجية الاستثمارات في الخارج وتنوع مصادر الطاقة:

بفضل فرعها المعني بالاكتشاف والإنتاج على الساحة الدولية " Sonatrach International Petroleum Sipex Exploration and Production"، الذي أُنشئ بالجزر البريطانية في ١٩٩٩، فقد استطاعت " La Sonatrach" الحصول على حجم استثمارات خارجية في موريتانيا ومالي والنيجر وليبيا وبيرو. وقد ظلت هذه الاستثمارات متواضعة، إلا أن الشركة تتفاوض مجدداً وبطريقة منهجية نحو تخفيض برامج عملها. كما لم يتم تنفيذ أي أعمال في آبار في النيجر منذ ١٢ عاماً، ولكن لم يُفسخ العقد لأسباب تتعلق بالتأثير الجيوسياسي الجزائري في منطقة الساحل.

كما أنجزت الشركة عدداً من المشروعات الرائدة في ٢٠١٥ في منطقة "عين صالح" بجنوب البلاد للوصول إلى حجم إنتاج سنوي من الغاز يقدر بـ ٣٠ مليار متر مكعب، إلا أن هذه المحاولات قد اصطدمت بنزاعات محلية عنيفة ومظاهرات تم قمعها بقوة على يد قوات الأمن. ولذلك، فقد قررت سوناطرى في ٢٠١٦ خفض أسعار النفط والتخلي مؤقتاً عن مشروع الغاز والتركيز على تعظيم قيمة ما لديها من آبار نفطية وغازية موضع تفاهم، وتتمتع مواقعها بالهدوء خاصةً الأمني. وإذا كان هذا القرار يتسم بالطابع السياسي لتجنب الاضطرابات، إلا أنه يعود كذلك لعدم حيازة الشركة لتقنيات متقدمة، خاصةً تلك المتعلقة بالاكتشافات النفطية الجديدة.



على الرغم من الشركة قد سبق لها وأن وقعت اتفاقيات شراكة عدة في ٢٠١٢ في مجال الغاز، خاصةً مع شركة "شيل" و"إيني" الإيطالية.

وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، فتظل الجزائر حتى اليوم متأخرة في هذا المجـــال رغم مواردها الشمسية القوية. ولتجنب استخدام الهيدروكربونات لتشغيل الحقـــول النفطية، فتحت شركة "**La Sonatrach**" الشركات النفطية لإقامة مراكز طـــاقـــة شمسية. وتنفيذاً لذلك، فقد أقامت شركة "إيني" الإيطالية فـــي مـــارس ٢٠١٧ أول مركز طاقة شمسية على حقل بئر "رباع" الشمالي. كما تم إبرام شراكة مع شركـــة "توتال" الفرنسية في أبريل ٢٠١٣، وتتعلق مكونات هذه الشراكة بأحد مكـــونـــات تنمية الطاقة الشمسية. فضلاً عن ذلك، فتسهم شركة "**Sonat**" العاملة في مجـــال الطاقة الشمسية بنسبة ٤٠% في المشروعات العملاقة المستقبلية في مراكز الطاقة الشمسية التي أعلن عن عروضها خلال عام ٢٠١٧.

وحتى الآن، وبعيداً عن هذه المشروعات، فإن استثمارات شركة "**Sonat**" فـــي مجال الطـــاقة المتجددة لا تزال محدودة إلى حدٍ كبيرٍ.

ثالثاً: آفاق تطور الإنتاج بالنسبة لشركة "**Sonat**":

في مواجهة استهلاك الطاقة المحلي المتزايد بمعدل٥% سنوياً، فينبغي عـلـــى شركة "Sonat" مواجهة التحديات الهامة الجديدة في ظل هذه المعطيات، إذ يـــأمـــل السيد/ عبد المنعم ولد كادو، الرئيس الجديد للشركة في اتخاذ إجراءات سريعة في هذا الشأن لمجابهة هذه التحديات. وفي هذا السياق، فقد أكد في يوليو ٢٠١٧ أنه بصدد إعداد قانون جديد لعام ٢٠١٨ يهدف إلى جذب الاستثمارات الـــخـــارجـــيـــة ويسمح بتخفيف العبء عن كاهل شركة "**Sonat**" فيما يتعلق بجزء من الـــجـــهـــد الاستكشافي الذي يحول دون الاستثمار بقوة ويؤدي من شـــأنه إلى خفـــــــــض الإنتاج النفطي.

ولكن هل سيكون لدى رئيس الشركة الجديد الأدوات السياسية والمدة الكافيـــة، في فترة عمله، على رأس الشركة لإطلاق هذه الإجراءات الإصلاحية؟، فليس هناك شيء مؤكد، فهذا الإصلاح يمكن أن يسمح للشركات الخاصة بالتمتع بالريادة علـــى

بعض الحقول وهو ما ينعكس سلباً على هامش ميزانية شركة "Sonat".

٢ - شركة نيجيريا الوطنية:

أولا: شركة فاعلة ومُجبرة على الإصلاح:

شركة نيجيريا الوطنية للنفط وهي شركة الدولة الوطنية (NNPC)، وأُنشئت عام ١٩٧٧، وتحتفل هذا العام بمرور ٤٠ عاماً على إنشائها. ويُعد "محمد بخارى"، رئيس الدولة الحالي، هو أول من تقلد رئاسة هذه الشركة الوطنية في ١٩٧٧، وكان يشغل حينئذٍ منصب وزير النفط أيضاً في ظل نظام "اوباسانجو" العسكري.

والثابت أن جميع رؤساء شركة (NNPC) المتعاقبين كانوا كوادر جيدة، ولذلك فقد نجحوا في شق مكانة لهم في قلب الدولة مثلما الحال بالنسبة لمديرها الحالي الجنرال/ Maikante Kacalla Baru الدكتور في الهندسة الميكانيكية، الذي عُين في هذا المنصب الرفيع في يونيو ٢٠١٦ بعدما كان يُعد واحداً من أربعة نواب لرئيس الشركة والمسئول عن العمليات الاستكشافية والإنتاجية في المجموعة.

وعلى جانب آخر، فقد تعددت الفضائح المالية للشركة النيجيرية منذ إنشائها. ولعل المثال الصارخ لهذه الفضائح يتعلق باختفاء بضعة مليارات من الدولارات من ميزانية الشركة في الفترة من يناير ٢٠١٢ حتى يوليو ٢٠١٣. إذ أعلن محافظ البنك المركزي النيجيري (CBN) حينئذٍ اختفاء هذه المليارات مؤكداً أن عوائد الشركة عن الفترة المشار إليها قد بلغت ٦٧ مليار دولار، إلا أن إجمالي ما دخل الحساب لدى البنك المركزي أقل من ٥٠ مليار دولار.

وفيما يتعلق بإجمالي مبيعات الشركة من النفط، فيمثل أكثر من ٥٠% من إجمالي إنتاج البلاد. هذا بالإضافة إلى تواجد الشركات العملاقة في السوق النيجيري، حيث يبلغ إجمالي إنتاج شركة "شيل" ٢٥٨ ألف برميل يومياً، هذا فيما يُقدر إنتاج شركة "توتال" بـ ٢٤٣ برميل يومياً، و"إيني" الإيطالية ١١٧ ألف برميل يومياً، بينما يُقدر نصيب شركة "إيكسون موبيل" بـ ١٦٩ ألف برميل يومياً، هذا بالإضافة إلى الشركات المحلية التي تُعد أهمها شركة "Oando" بواقع ٥٤ ألف برميل يومياً.

ولكن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، أضحت دلتا النيــجــر فــريســة لاضطرابات مرتبطة ببعض الجماعـــات المحلية هناك، التي ترغب فـــي إعـــادة توزيع العوائد النفطية بين الدولة والشــــركات وســـكان المنطقة البالغ عددهــم ٤٠ مليون نسمة. بل تحول نمط وأسلوب تصرفاتهم من تظاهرات سلمـــيـــة فـــي منتصف التسعينيات إلى تصعيد عنيف يستهدف البنية التحتية النفطية، خاصةً فـــي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩.

ثانيا: التنوع تجاه طاقات أخرى واستثمارات أجنبية:

يولى المدير العام المختص بالبيئة والأمن السيد/ **Rabiu Suleimon** بإطلاق مشروعات تهدف إلى تنوع أنشطة المجموعة في مجالات الطاقة المتجددة. ولكـــن إذا كان السيد/ **Rabiu Suleimon** قد صرح في لقاءات صحفية عديدة مفادهـــا أن نيجيريا قد التزمت، بشخص الرئيس، بتقليل أنشطتها في مجـــال الـــكـــربـــون والمضي قدماً نحو عالم الطاقة المتجددة، إلا أن خطى الشركة لا تزال ضعيفة فـــي هذا المجال.

من جانبها، وعدت السيدة/ أمينة محمد وزيرة البيئة النيجيرية السابقة، الـــتـــي تشغل منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة منذ مارس ٢٠١٧، بأن نيجيريـــا تنطلق بقوة نحو برنامج "الشريط الأخضر" خلال عام ٢٠١٧ لتمويل مشروعات في البنية التحتية لتقليل انبعاثات الغاز الضار على البلاد. ولكن الأمر لا يعدو هو الآخر حتى الآن عن كونه مبادرات فقط، رغم أن شـــركـــة " **Oriental Petroleum Green Wish Parteners**" قد أبرمت شراكة بداية من عام ٢٠١٧ مع الشركة الوطنية لإقامة محطة طاقة شمسية بقوة ٥٠ ميجاوات في شمال نيجيريا، إلا أنـــه يتم الإعلان في صخب شديد عن هذه المشروعات ولا تتمتع بوجود حقيقي عـــلـــى الأرض.

وتُعد نيجيريا واحدة من أكثر الدول الأفريقية تقدماً في القطاع النفطي. ولذلك فقد تم التصويت في ٢٠١٠ على قانون نوعي يُسمى بـــــ "**Local Content Bill**"، الذي يسمح بإنشاء هيئة مسئولة عن التأكد من ضمان وجود أكبر عدد من العمال

بالقطاع الخاص ممن يحملون الجنسية النيجيرية قدر الإمكان، هذا بالإضافة إلى ضمان تمتع الشركات النيجيرية بمميزات نوعية في العقود الخدمية.

وفي ظل ما تتمتع به من قوة كبيرة كثاني أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، فيمكن لنيجيريا أن تصل وبسهولة إلى إنتاج يُقدر بـ ٣ مليون برميل يومياً. ولكن بسبب المشكلات التقنية العديدة وكذلك الانفلات الأمني في منطقة "دلتا النيجر" المُنتجة للنفط منذ ١٩٩٠، فإن كل ذلك يعوق العملية الإنتاجية، إذ تدنى حجم الإنتاج لمستوى تاريخي في منتصف ٢٠١٦، وهو ما يمثل من شأنه إشكاليات عديدة وكبيرة لشركات النفط. كما أن إنتاج الغاز لم ينج هو الآخر من المصير ذاته، فرغم امتلاك نيجيريا ثاني احتياطي من الغاز في القارة الأفريقية، إلا أنه دون عودة الهدوء لمنطقة "دلتا النيجر"، فسيكون من الصعب للغاية التفكير في تطوير وزيادة الإنتاج.

٣ - (سونانجول) الانجولية

أولا: دولة داخل الدولة :

أُنشئت شركة سونانجول في ١٩٧٦ عشية الاستقلال لتمثل قوة ضخمة في المجال النفطي في أنجولا العضو في منظمة اوبك، ويتزايد دورها رويدًا رويدًا على حساب دور وزارة البترول. كما أصبحت المُحدد الرئيس لمنح رخص الاستكشاف وعرضها على السوق. كما أن لمديرها دوراً فاعلاً ونفوذاً أوسع يفوق بكثير تأثير ونفوذ وزير البترول. ومن ثمّ، فنحن أمام حالة من عدم التوازن في السوق النفطي في البلاد أي أن السوق أضحى مُقسماً بين الشركة الوطنية من جانب ووزارة البترول من جانب آخر، وهو وضع بدء في عهد "Joaquim David" ١٩٨٩-١٩٩٨ وتزايد وتنامى في عهد " Manuel Vicente" (١٩٩٩-٢٠١٢).

ثانيا: شركة متنوعة وهامة للاقتصاد الأنجولي:

إذا كانت شركة "Sonangol" تعمل مباشرةً لإنتاج البترول بفضل فرعها "Sonangol P/P"، إلا أنها قد أقامت عبر السنين قرابة عشرين فرعاً آخر

مرتبطين مباشرةً بالخدمات البترولية، مثل شركة "Sonangaz" على سبيل المثال في مجال الغاز. ورغم ذلك، فقد شهدت عوائد الشركة تراجعاً ملحوظاً منذ ٢٠١٤ جراء ضعف إنتاج الخام من ٤٠ مليار دولار في ٢٠١٣ إلى ٢٤,٦ مليار في ٢٠١٤ و١٦,٢ في ٢٠١٥ و١٥,٣ مليار في ٢٠١٦، هذا في الوقت الذي يمثل فيه القطاع النفطي أكثر من ٥٠% من الاقتصاد الأنجولي على مسار الثروة و٨٠% من عوائد الدولة و٩٠% من حجم الصادرات. وإذا كان القطاع النفطي يمثل مهنتها الأساسية، إلا أن "Sonangol" لم تضع خطة تهدف إلى تنوع إنتاجها من الطاقة، فلم تفكر في تنفيذ أي برنامج من برامج الطاقة المتجددة ولذلك، فإن شركة "Empresa" الوطنية للكهرباء تستثمر حالياً مليارات الدولارات في السدود من خلال شراكات مع كبرى الشركات مثل "سيمنس" الألمانية و"سينهودور" الصينية.

وبفضل تعدد الاكتشافات بين نهاية تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفينات في منطقة أوفشور، فقد تزايد إنتاج أنجولا النفطي مع نهاية الحرب الأهلية في ٢٠٠٢. إذ تجاوز الإنتاج من ٧٤٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٠١ إلى ١,٨ مليون برميل يومياً في نهاية الألفينات، واليوم يتراوح الإنتاج بين ١,٦ و١,٨ مليون برميل يومياً.

وعلى جانب آخر، فلشركة "Sonangol" استثمارات خارج الحدود الأنجولية، إذ تستحوذ على عدة آبار نفطية عملاقة في العراق.

ثالثا:العنصر المحلي في القطاع النفطي الأنجولي:

إذا كان لا يوجد هناك أي نص خاص بالمحتوى المحلي في القطاع النفطي الأنجولي، إلا أن أنجولا قد فرضت لوائح منذ ١٥ عاماً لتمييز العامل المحلي واللجوء كذلك إلى شركات نفطية تخضع لسيطرة وملكية أنجوليين (وفقاً للقانون المحلي فإن ٥١% على الأقل ينبغي أن تكون من العمالة الأنجولية). ونظرياً، فإن الشركات النفطية الأنجولية قد قررت منذ ٢٠٠٤ ألا تضم بين صفوف عمالها غير العمالة الأنجولية، وإذا كانت هناك استثناءات، فإن شروط وإجراءات الحصول عليها صعبة وطويلة.



الخاتمة:

يتنوع دور شركات النفط الدولية من بلد لآخر وفقاً لهذه الدراسة. فإذا كـانـت إستراتيجية الحكومة الجزائرية تسمح منذ الاستقلال في ١٩٦٢ بإقامة الشـركـة الوطنية "La Sonatrach" كي تكون قادرة على القيام بالمهام الاستكشـافـيـة والإنتاجية، هذا بالإضافة إلى عمليات النقل والتصفية، فإن هذا الدور يتباطأ اليـوم نظراً لضعف النصيب المتروك للقطاع الخاص. ولكن دور "Sonangol" الأنجولية و"NNPC" مختلف إلى حدٍ كبير، فهما يمثلان هيئتين يتبلور هدفهمـا فـي إدارة منتجات الشركات الخاصة أكثر من العمل في الثروة النفطية نفسها. كما أن الأزمة القائمة هناك منذ ٢٠١٤ يمكن أن تدفعهما لإحداث إصلاحات ذاتية، ولكن هذا الأمر يتطلب إرادة ورغبة سياسية قوية وعملاً إصلاحياً طويلاً لتعزيز الشفافية والفاعلية. كما أن الأزمة الناجمة عن تراجع أسعار النفط لم تدفع هذه الشركات بالقدر الكافي نحو صياغة آلية لملاحظة ومتابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية.

مُعد الدراسة:Benjamin Augé

وهو دكتور في الجغرافيا بالمعهد الفرنسي للجغرافيا (جامعة باريس)، ورئيـس تحرير رسالة "طاقة الذكاء الأفريقية"، ومدرس للجغرافيا السياسية للنفط والـغـاز بأفريقيا في جامعة "نواكشوط" ومعهد "ريلاكويس" الدولي (ISRI) بموزمبـيـق، ومحاضر بمدرسة الحرب والعلوم السـياسية بباريس، وأخيراً فهـو يـحـاضـر بالمدرسـة العليا للإدارة بباريس (ENA).

تتركز أبحاثه حول نظم إدارة القطاعات النفطية والغاز والكهرباء فـي الـدول الأفريقية. ويهتم كذلك بالصراعات بين القطاعات المختلفة "المحلية والوطـنـيـة والدولية" الرامية إلى السيطرة على المناطق النفطية والنزاعات الحدودية المرتبطة بالآبار النفطية والغازية. كما يركز، من خلال دراساته وأبحاثه، على الدول المنتجة حالياً ومستقبلاً للطاقة الهيدروليكية مثل: السودان، تشاد، موريتانيا، أوغندا، غانا، موزمبيق، وتنزانيا.